# المنتدى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/٩/١٤ الموافق ٧ صفر ١٤٤٣هـ العدد ٥٠٧ السنة التاسعة عشرة

المنتدى الاسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



**الأسرى الفلسطينيون في عيون إسرائيل: قتلة مخربون أم طلاب حرية؟**

صفحة (٢)

**«جامعة رايخمان» بعد «جامعة أريئيل»: النخبة الاقتصادية والسياسية في إسرائيل تفرض نفسها في مجال التعليم العالي أيضاً!**

صفحة (٤)

حكومة بينيت- لابيد: إرادة البقاء تتغلب على الهشاشة والتناقضات الحادة. (أ ف ب)

# هل الحكومة الإسرائيلية الحالية واقعة تحت وطأة سياسة اليمين الاستيطاني؟

**كتب برهوم جرايسي:**

هزّت عملية تحرّر الأسرى الفلسطينيين الستة من سجن جلبوع، الأكثر تحصينا من بين سجون الاحتلال، المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة برمتها، وكانت في حالة إرباك شديد وحرج على مدى ما يقارب خمسة أيام، حتى بدأت بالقبض مجددا على الأسرى. لكن يبدو أن هذه القضية، برغم حدتها على المستوى الإسرائيلي الداخلي، لا تؤثر على مستقبل الحكومة الحالية، خاصة وأنها حديثة العهد، وسيتم دحرجة المسؤوليات على الجهاز التنفيذي في سلطة السجون، وخاصة في السجن ذاته.

ولوحظ أن أطراف الحكومة السياسية التزمت الصمت، ولم تسجل حملة اتهامات متبادلة، ولا حتى من المعارضة الأساسية، الممثلة بحزب الليكود، الذي غادر أروقة الحكومة لتوّه نسبيا، وإذا هناك خلل في الجهاز التنفيذي فإن هذا سيتحمل مسؤوليته من ترك المناصب المسؤولة قبل أقل من ثلاثة أشهر، من يوم عملية سجن جلبوع.

ومن المتوقع أن تقر الحكومة لجنة فحص أولية، حول ما جرى في سجن جلبوع، لتقرر لاحقا ما إذا ستقيم لجنة تحقيق بموجب الأنظمة، تفحص مجمل العمل في السجن، ومختلف السجون، بالإضافة إلى البنى التحتية فيها.

ومع تقدم عمل الحكومة، التي كان الرهان بأن لا تصمد لبضعة أسابيع، يظهر أكثر أن أطراف الائتلاف يدركون أن أي خلل في الحكومة قد يؤدي إلى إسقاطها، وحينها فإن جميع الشركاء سيخرجون من الحكومة خاسرين، من حيث موازين الربح والخسارة الحزبية، وفق تركيبة الكنيست الحالية. إلا أن هذا الهدوء لا يعني أن الحكومة في حالة شلل سياسي، بل إن كل المؤشرات تدل على أن السياسة الطاغية هي سياسة اليمين الاستيطاني، في ما يتعلق بالاستيطان، والسياسات تجاه المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بينما الكتل التي من المفروض أن تعترض، أو تطلب لجما ما، تلتزم الصمت. والحديث أساسا هو عن كتلة ميرتس التي تعود للحكومة بعد ٢٠ عاما، وأيضا إلى حد ما عن كتلة حزب العمل، نظرا لتركيبتها الحالية التي فيها ميل أكثر نحو ما يسمى «اليسار الصهيوني»، وكذا بالنسبة لكتلة القائمة العربية الموحدة، الذراع البرلماني للحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي.

وعدا ما نشر في الأسابيع القليلة الأخيرة عن مشاريع استيطان مختلفة، نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية في الأسبوع الماضي أن رئيس الحكومة نفتالي بينيت تعهد في أول لقاء له كرئيس حكومة مع رؤساء مجالس المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة بأن لا يتوقف عن البناء الاستيطاني في الضفة المحتلة. وقالت قناة «كان» التلفزيونية، إن بينيت بلغ رؤساء المستوطنات بأنه لن يتوقف عن التوسع الاستيطاني، «لكن لن يكون هناك قرار ضم». وهذا ما قاله بينيت أيضا في مقابلة نشرت في صحيفة «نيويورك تايمز»، خلال زيارته إلى واشنطن قبل أكثر من أسبوعين.

### ليبرمان ما بين السياسة والأجندة الاقتصادية

منذ أن ظهر أفيغدور ليبرمان في واجهة السياسة الإسرائيلية، في العام ١٩٩٦، مديرا عاما لمكتب رئيس الحكومة، واستحواذه على صلاحيات غير مسبوقة، ولكن بالذات منذ أن شكّل حزبه «إسرائيل بيتنا»، تمهيدا لانتخابات العام ١٩٩٩، والتي من خلالها دخل إلى الكنيست على رأس كتلة صغيرة من أربعة نواب حينها، برز بكونه الشخص الأكثر تحريضا على الفلسطينيين في إسرائيل، إلى جانب رفضه للمفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطينية. وفي كل واحدة من الجولات الانتخابية البرلمانية على مدى عقدين قاد خطابا تحريضيا، أولا وأساسا ضد العرب، ولكن في السنوات القليلة الأخيرة، عمّق خطابه العلماني، وضد قوانين الإكراه الديني، وبالذات ضد الأحزاب التي تمثل جمهور المتدينين المتزمتين الحريديم.

وارتكز ليبرمان في بداية خوضه الانتخابات البرلمانية، على جمهور المهاجرين الجدد من دول الاتحاد السوفييتي السابق، وطرح مطالبهم، بالذات في قضايا الزواج المدني، والاعتراف بيهودية مئات الآلاف منهم، وغيره من المطالب، التي رفعها طالما كان في صفوف المعارضة، ولكنه لم يسع لها في كل حكومة شارك فيها.

في السنوات الأخيرة، تعمّق أكثر انخراط جمهور المهاجرين الجدد (ممن هاجروا منذ العام ١٩٨٩ ولاحقا)، في مختلف الاتجاهات السياسية، ولوحظ أكثر الابتعاد عن دائرة ليبرمان، الذي سجل في العام ٢٠٠٩ ذروة بحصوله على ١٥ مقعدا، وهبط إلى ١١ في انتخابات العام ٢٠١٣، وفي الجولات الانتخابية الأربع الأخيرة تراوح تمثيله بين ٦ إلى ٧ مقاعد.

وعرف ليبرمان أنه بات مطالبا بأن يموضع ذاته في اتجاهات أخرى، لضمان ثباته على الساحة السياسية، فرسم لنفسه شخصية «السياسي المسؤول الذي يتمسك بتعهداته»، وفق مفاهيم الشارع الإسرائيلي، بأن عارض طيلة الوقت الانخراط في حكومة يترأسها بنيامين نتنياهو، وفي حكومة يفرض الحريديم عليها إملاءاتهم.

طبيعة ليبرمان، التي أثبتها على مدى السنين، بعيدة عن «الأخلاقيات والمبادئ»، بل ما يوجهه هو احتياجات المرحلة التي تبقيه على الساحة السياسية. فمثلا، اعتراضه على استمرار حكم نتنياهو ليس متعلقا بكونه متورطا بقضايا فساد، ويحاكم بسببها، فقد سبقه ليبرمان بذلك، حتى ولو انتهت قضيته بإفراغها من مضمونها، وبحكم إداري هش، لم يمنع استمرار انتخابه. وأيضا في حزب ليبرمان تورط العشرات بقضية فساد متشعبة، وصدرت فيها أحكام بالسجن لسنوات. قضية ليبرمان مع نتنياهو أخذت أكثر طابعا شخصيا، حينما عرف، حسب ما نشر، أن نتنياهو يحفر من تحته ويحاول ايقاعه بقضايا فساد.

أما في مواجهته للحريديم، فإن ليبرمان رأى أن الارتكاز على قاعدة علمانية والتشدد بها، هي لوح الإنقاذ الباقي له في نهر السياسة الهائج، كي يمسك به، ويبقيه في الحلبة السياسية.

وفيما يتعلق بتحريضه على العرب، فقد برز ليبرمان وحزبه بالمبادرات لمشاريع قوانين عنصرية شرسة، مثل قانون منع إحياء النكبة، من خلال مؤسسات تتلقى ميزانيات رسمية، أي المجالس البلدية والقروية ومؤسسات ثقافية؛ وهو الحزب الأول الذي حاول سن قانون منع الآذان، ولم ينجح، وهو الحزب الأول الذي بادر إلى قانون يخفف قيود فرض حكم الإعدام على المقاومين الفلسطينيين. وفي الولاية البرلمانية الـ٢٠ (٢٠١٥- ٢٠١٩)، التي سجلت ذروة في مبادرات القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، كان حزبه رأس حربة في هذه المشاريع، ونذكر بالذات النائب عوديد فورير، الذي بادر لعشرات القوانين في تلك الولاية البرلمانية، وهو اليوم يتولى حقيبة الزراعة في الحكومة الجديدة.

بحذر شديد، ولأن ليبرمان وحزبه لم يخرجا للحظة من خانة اليمين الاستيطاني المتطرف، نلاحظ في العام الأخير لجما ما في خطابه العنصري المباشر منه ومن زملائه في الكتلة، مقارنة مع مستويات هذا الخطاب في السنوات السابقة. واللافت أيضا أنه في حصيلة مشاريع القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، في الدورة الصيفية الأولى للكنيست في ولايته الـ ٢٤، كان نواب «إسرائيل بيتنا» شبه غائبين، وهذا ليس لأنهم انخرطوا في الائتلاف الحاكم.

لتوضيح هذه الجزئية، نوضح أن الولاية البرلمانية الـ ٢٤ الحالية، بدأت في الأسبوع الأول من شهر نيسان، وفي تلك الأيام يسارع النواب إلى تقديم مشاريع قوانينهم لإدارة الكنيست، ومنها لقسم الاستشارة القضائية، حسب التخصصات، وبدأت عملية تسجيل مشاريع القوانين رسميا باسم النواب يوم ٣ أيار الماضي. وفي كل هذه الفترة، لم يكن يعرف النواب ماذا ينتظرهم بشأن الائتلاف الحكومي، وبالذات حزب ليبرمان، الذي واصل معارضته لاستمرار حكم نتنياهو، ولهذا فإن المنطق يقول إن نواب «إسرائيل بيتنا» سيطرحون مجددا مشاريع قوانينهم السابقة، أو مشاريع قوانين النواب السابقين من ذات الحزب، ولكن في مشروع رصد القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، القائم في مركز «مدار»، لم نلحظ تدفق قوانين كهذه من هؤلاء النواب.

وهذا المشهد لا علاقة به بتشكيل حكومة ترتكز على قائمة عربية ضمن الائتلاف- القائمة العربية الموحدة، وتشكلت رسميا بعد الانتخابات بـ ٨٤ يوما. وليس في هذا بالتأكيد، استنتاج بأن ليبرمان وفريقه غيروا جلدهم اليميني الاستيطاني المتطرف، ولكن هي عملية عرض مشهد قائم، وطرح أسئلة حوله.

في المقابل رأينا أن ليبرمان وحزبه، خلال المفاوضات لتشكيل الحكومة الجديدة، وضعا ثقلهما في الجانب الاقتصادي، فحصل ليبرمان على حقيبة المالية، وفي ذات الوقت هدد بعدم الدخول إلى الحكومة في حال لم يحصل على حقيبة الزراعة، التي هي ليست في هذا المستوى من الأهمية، حتى تحسم مصير حكومة، وكان هذا التنافس على هذه الحقيبة مع حزب «أزرق أبيض» غريبا نوعا ما على سياقات تشكيل الحكومات الإسرائيلية. إلا أن المسألة الاقتصادية سرعان مع ظهرت تفسيراتها، بعد تشكيل الحكومة الجديدة بأيام، إذ سارع وزير المالية الجديد للإعلان عن سلسلة إجراءات ينوي اتخاذها تحت تسمية «إصلاحات»، إلا أن من وراء كل واحدة منها مشاريع اقتصادية، سيكون لها مستثمرون. وهذا الأمر برز بشكل خاص في قطاع الزراعة، الذي سعى ليبرمان للحصول على حقيبته الوزارية. وبضمن الإجراءات، رفع القيود عن استيراد أصناف غذائية عديدة، وبضمنها مزروعات، وأيضا فسح المجال أمام تعداد تصاريح الاستيراد للصنف الواحد، بزعم أن هذا سيوسع حلقة المنافسة في السوق، ويسعى إلى خفض الأسعار، وهي الصيغة التي ليس حولها إجماع بين خبراء الاقتصاد. وأثارت هذه الإجراءات بالذات غضبا في أوساط المزارعين، واضطرت الحكومة إلى سحب هذه الإجراءات من قانون التسويات الاقتصادية، المرافق لمشروع الموازنة العامة، على أن تقدمها الحكومة لاحقا ضمن قانون خاص مستقل، بعد إقرار الموازنة.

ومطلب فتح الأسواق الإسرائيلية بشكل أكبر أمام استيراد البضائع الغذائية قائم منذ سنوات عديدة، وخلالها تم فتح الأسواق جزئيا وتحت مراقبة أسعار، إلا أن الدعوات تواصلت، خاصة في وسائل الإعلام الاقتصادية، متهمة الحكومة بأنها تتسبب بزيادة كلفة المعيشة، بسبب الاحتكارات الكبرى في قطاع الأغذية على أشكالها.

ومن الواضح أن وراء هذه الحملة تقف أيضا جهات استثمارية كبرى، معنية بأن تكون لها حصة في سوق الأغذية، وجاء ليبرمان ليلبيها بأجندة اقتصادية واضحة. كذلك طرح ليبرمان فكرة إجراءات قاسية تحت غطاء تخفيف الازدحام في شوارع مركز البلاد، من خلال فرض رسوم مالية على كل سيارة تدخل إلى منطقة تل أبيب الكبرى في ساعات الصباح والمساء، عدا أهل المنطقة، إلا أن هذه الذريعة اصطدمت بفكرة مناقضة، وهي رفع الدعم الحكومي عن المواصلات العامة، في جميع أنحاء البلاد، والمتضرر الأساس هي المناطق البعيدة عن مركز البلاد، في الشمال والجنوب، لأن هذا سيعني مضاعفة أجرة الموصلات العامة، ودفع المواطنين نحو استخدام السيارات الخاصة أكثر. وأيضا هذه الإجراءات التي سعى ليبرمان لإقرارها بسرعة، اصطدمت بمعارضة في الشارع وأيضا في الحكومة، ما جعله يجمد الإجراءات، من ناحية، وتأجيل فرض رسوم الدخول لمنطقة تل أبيب الكبرى لثلاث سنوات.

إن هذا المشهد الحاصل في حزب «إسرائيل بيتنا»، الذي فيه صاحب القرار الواحد الوحيد، أفيغدور ليبرمان، إن كان بشقيه السياسي والاقتصادي، يدل على أن هذا الأخير يسعى لإعادة تعريف حزبه بالتعددية، رغم أنه لم يخرج من خانة اليمين الاستيطاني المتطرف، وهو أعلن مرارا أنه ليس لديه أي اعتراض للائتلاف مستقبلا مع حزب الليكود، ولكن بعد انتهاء رئاسة بنيامين نتنياهو له.

## كلمة في البداية

# إسرائيل، الصين والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة

**بقلم: أنطوان شلحت**

على أعتاب الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت إلى الولايات المتحدة في أواخر شهر آب الفائت، أكدت مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى أنه من المتوقع أن يطرح خلال اجتماعه مع الرئيس الأميركي جو بايدن وسائر كبار المسؤولين الأميركيين ما وصفته بأنه «سياسة إسرائيلية جديدة حيال الصين»، تعتبر العلاقات مع هذه الدولة بأنها تقف في صلب قضايا الأمن القومي، وتأخذ في الاعتبار عناصر القلق والتوجّس القائمة لدى واشنطن من مترتبات تلك العلاقات، وذلك أكثر مما كانت عليه الحال إبان ولايات حكومات بنيامين نتنياهو المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٩.

وبموجب تقارير «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، فإن الموضوع الصيني لم يُطرح بتاتاً في إطار الاجتماع بين بايدن وبينيت، ولكن هذا لا يعني أنه غائب عن أجندة المستويات المهنية التي تعمل تحتهما. وربما يحيل عدم طرحه إلى واقع أن الاتفاق القائم ضمناً بين الجانبين فيما يتعلق بهذا الشأن، كفيل بعدم جعله من الموضوعات التي تتصدّر جدول أعمال الزعيمين. ولمحت تقارير المعهد المذكور كذلك إلى أن رئيس وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي. آي. إيه) الذي قام بزيارة إلى إسرائيل قبل موعد زيارة بينيت إلى واشنطن، تقاسم مع رئيس الحكومة الإسرائيلية مشاعر القلق التي تنتاب الولايات المتحدة من حجم التغلغل الصيني في الاقتصاد الإسرائيلي وخصوصاً في مجالات الهايتك وفي مشاريع البنى التحتية الكبرى. وما زالت تتردّد إلى الآن أصداء تحذيرات فحواها أن إسرائيل تفتقر إلى آلية لتحليل ما تنطوي عليه الاستثمارات الاقتصادية الصينية من انعكاسات على الأمن القومي والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة، وكانت تُرفق في العادة بالدعوة إلى إنشاء مثل هذه الآلية على وجه السرعة. وفي مجرّد تلميح الحكومة الحالية إلى أنها ستُدرج العلاقات مع الصين في إطار قضايا الأمن القومي ما يشير إلى احتمال اعتماد مثل هذه الآلية.

في واقع الأمر، عاد موضوع العلاقات بين إسرائيل والصين وتأثير ذلك في العلاقات الخاصة الإسرائيلية- الأميركية إلى صدارة الأحداث أخيراً على خلفية افتتاح ميناء جديد في خليج حيفا، في الفاتح من شهر أيلول الحالي، فازت الشركة الصينية «شانغهاي إنترناشيونال بورت غروب» (SIPG) بمناقصة تشغيله على مدار ٢٥ عاماً. وهو مُحاذٍ لميناء حيفا القائم والذي من المقرّر أن تتم خصخصته أيضاً في وقت لاحق. وأعربت الولايات المتحدة، في أثناء ولاية إدارة دونالد ترامب السابقة، عن مخاوف أمنية كبيرة من فوز هذه الشركة الصينية بالمناقصة، نظراً إلى أن ميناء حيفا يشكّل منذ أعوام طويلة نقطة رسو لسفن الأسطول الأميركي السادس، وأن الصين قد تستغل علاقاتها مع إسرائيل من أجل تحسين مكانتها الاستراتيجية، بالإضافة إلى أن وجودها في الميناء يمكن أن يُستخدم لجمع معلومات استخباراتية حساسة، ولمعرفة تكنولوجيا سرية. وأفيد في حينه أن إسرائيل قدمت إلى واشنطن ضمانات تكفل بألا تتمكن الصين من تجييش المشاريع التي تشارك فيها في إسرائيل لتحسين مكانتها الاستراتيجية وقدراتها الاستخباراتية.

وتعتبر قضية الميناء في حيفا بمثابة تفصيل واحد، ربما يكون صغيراً حتى، في نطاق شبكة واسعة من علاقات إسرائيل المتطورة مع الصين على مدار الأعوام القليلة الفائتة. غير أن ما تشدّد عليه المصادر الأميركية هو أن الهيمنة الصينية على موانئ استراتيجية عديدة وممرات بحرية في أنحاء العالم تأتي في إطار «مبادرة الحزام والطريق»، التي سبق للرئيس الصيني أن أكد أنها تدمج بين المجالين العسكري والمدني. وفي ضوء ذلك، فإن عقد إدارة ميناء في خليج حيفا يمنح الجيش الصيني نظرياً منشأة مفيدة في البحر الأبيض المتوسط، في واحد من أهم مسارات التجارة العالمية.

ومن الملفت للنظر أن الحال في هذا الصدد لم تختلف إلى حدّ كبير مع وجود إدارة أميركية جديدة. ففي أول خطاب أمام الكونغرس قال الرئيس الحالي جو بايدن إن إدارته تعتبر أن أميركا في وضع تنافس مع الصين على التفوّق والريادة في القرن الحالي. واقتبس زلمان شوفال، أحد السفراء الإسرائيليين السابقين في واشنطن، عن مستشار سياسي لبايدن مختص في شؤون الصين، هو راش دوشي، ضمن كتاب جديد له بعنوان «لعبة للمدى البعيد»، قوله إن الهدف الذي تسعى الصين نحوه هو الوصول إلى تفوّق عالمي مُطلق على الولايات المتحدة في غضون الأعوام الثلاثين المقبلة. وينوّه ألون بنكاس، أحد القناصل الإسرائيليين السابقين في نيويورك، بأنه في شهر تموز الفائت قدّم مركز الأبحاث في الكونغرس تقريراً جاء في ٥٦ صفحة كان عنوانه «التحديث البحري الصيني وتداعياته على قدرات الأسطول الأميركي»، وورد في أول فقرة منه ما يلي: «إن جهود التحديث العسكري التي تقوم بها الصين ولا سيما في الأسطول أصبحت البؤرة الرئيسة لتخطيط وموازنة برامج الدفاع الأميركية. فالأسطول الصيني الذي يخضع إلى سيرورات تحديث وتعاظم منذ أكثر من ٢٥ عاماً، أضحى قوة عسكرية مهمة في الحلبة البحرية المباشرة للصين ولكنه يقوم بمناورات بعيداً عن الصين، وذلك في مناطق المحيط الهادي، والمحيط الهندي، وفي المناطق البحرية المحاذية لأوروبا». وقبل هذا التقرير أصدر وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، توجيهات إلى «طاقم المهمات بشأن الصين» تتعلّق بتوصيات ينبغي اتخاذها وحدّد فيها أن «بكين تعتبر التحدّي الأكبر للولايات المتحدة»، ولذا يتعيّن على ميزانية الدفاع الأميركية للعام ٢٠٢٢ أن تعكس المقاربة التي ترى أن الصين هي بمثابة «تهديد ماثل في الأفق»! وعندما يكون مثل هذا التهديد ماثلاً أمام أفق أميركا فإن أمر مواجهته لا ينحصر في تخومها فقط، إنما أيضاً يتعدّاها إلى كل من يرتبط معها بـ«علاقات خاصة» على غرار إسرائيل.

# الأسرى الفلسطينيون في عيون إسرائيل: قتلة مخربون أم طلاب حرية؟

سجن جلبوع بعد «الهروب العظيم». (إ.ب.أ)

**كتب نهاد أبو غوش:**

على النقيض تماما من المكانة السامية التي يحظى بها الأسرى الفلسطينيون لدى شعبهم بوصفهم قيادات وطلائع و»خيرة أبناء وبنات الشعب»، تميل معظم التحليلات والمقاربات الإسرائيلية إلى ترداد وجهة النظر الرسمية – الأمنية، التي تنظر إلى الأسرى الفلسطينيين من زاوية استعلائية عنصرية، فهم مخربون وقتلة ومتطرفون، وأفراد يمثلون خطرا على الجمهور، تحركهم رغبة القتل وليسوا جديرين بأية معاملة إنسانية ولا حتى وفق الحد الأدنى الذي تتيحه القوانين الإسرائيلية للسجناء الجنائيين والمدنيين، وينبغي مطاردتهم وسجنهم وإبقاؤهم رهن الاعتقال مع تشديد ظروف حبسهم. ونادرة هي المواقف ووجهات النظر التي تتطرق للأسرى الفلسطينيين باعتبارهم بشرا ذوي حقوق أولا، ناهيك عن الاعتراف بهم كمناضلين من أجل الحرية.

ومثلما تمتنع إسرائيل عن تطبيق القوانين والمعاهدات الدولية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعتمد نظامين قانونيين متباينين أحدهما للمستوطنين والثاني للفلسطينيين، فإن سلطات الاحتلال تطبق نظامين قانونيين على السجناء أحدهما للسجناء الجنائيين، والثاني للسجناء الأمنيين، وهم الأسرى الفلسطينيون الذين يحرمون بموجب هذه القوانين والإجراءات من جميع أنواع التسهيلات والمزايا التي توفرها القوانين للسجناء العاديين مثل الزيارات والإجازات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية وإمكانيات الاتصال مع الأهل وظروف الزيارة والتفتيش والرعاية الطبية، بينما أعدت قوانين خاصة للأسرى الأمنيين في مختلف المجالات التي تخص ظروف الاعتقال أو المحاكمة كما يُفصّلها المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل «عدالة» في موقعه على الشبكة.

### نظرة عنصرية واستعلائية

من أبرز وقائع النظرة العنصرية للأسرى الفلسطينيين، قرار أمير أوحانا، وزير الأمن الداخلي السابق في حكومة بنيامين نتنياهو، حرمان الأسرى من الحصول على اللقاح ضد جائحة كورونا في شهر كانون الأول من العام الماضي، والاكتفاء بتقديم اللقاح لعناصر إدارة السجون، ووجّه أوحانا في حينه كتابا لسلطات السجون جاء فيه أن «الأسرى الأمنيين سيحصلون على اللقاح بعد تقديمه لجميع سكان إسرائيل»، وهو ما اعتبره نادي الأسير الفلسطيني قرارا عنصريا يمثل انتهاكا جديدا يضاف لقائمة طويلة من الانتهاكات لحق الأسرى في العلاج.

ويكرر عضو الكنيست اليميني المتطرف إيتمار بن غفير هذا الموقف، إذ لا يمكنه استيعاب أو تفهم الخطوات الاحتجاجية التي قام بها الأسرى مؤخرا بعد التنكيل بهم، فيدعو إلى جعل الأسرى الذين حرقوا أمتعتهم يعانون من نتائج هذا الحريق، وتدفيعهم كلفة الأضرار المادية التي تسببوا بها. وعن مطاردة الأسرى الهاربين يحذر بن غفير في تصريحات نقلها موقع القناة السابعة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٨ من تعريض أي جندي إسرائيلي للخطر خلال عمليات تعقب الأسرى، ويقترح القيام بعمليات قصف جوي لأماكن تواجدهم سواء كانوا في جنين أو طولكرم أو اي مكان آخر، وهدم المباني التي تؤويهم على من فيها.

### تداعيات سياسية وأمنية

وقد سيطرت قضية نجاح الأسرى الفلسطينيين الستة في الهروب من سجن جلبوع الحصين على اهتمامات الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، وشمل هذا الاهتمام الدوائر السياسية والأمنية كما المواطنين العاديين من مختلف الفئات والشرائح، وكانت القضية مادة خصبة لعشرات بل مئات المقالات والتحليلات في مختلف وسائل الإعلام العربية والعبرية والعالمية.

وبصرف النظر عن النتيجة النهائية لعملية الهروب المثيرة التي شبهها كثيرون بأفلام هوليوود الذائعة الصيت، وخاصة في ضوء إعلان المصادر الإسرائيلية، حتى لحظة كتابة هذه السطور، عن اعتقال أربعة من الأسرى في منطقة الناصرة ومحيطها، فقد طغت مشاعر الزهو والاعتزاز على الفلسطينيين كما أبرزتها وسائل التواصل الاجتماعي، ومقالات الكتاب والمسيرات العفوية في مختلف المحافظات، وكذلك تصريحات الأوساط الرسمية الرفيعة للسلطة التي ثمنت خطوة الأسرى الستة، واعتبرتها حقا أصيلا وشرعيا.

أما الأوساط الإسرائيلية فقد أجمعت هي الأخرى على خطورة العملية وعلى وجود نقاط خلل عديدة في المنظومة الأمنية. واتفق معظم المحللين من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على أن عملية سجن جلبوع ستكون لها تأثيراتها السياسية والأمنية وخاصة أنها تأتي بعد فترة وجيزة من استئناف الاتصالات السياسية الفلسطينية- الإسرائيلية، وبعد أيام معدودة من استقبال الرئيس الفلسطيني محمود عباس لوزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس، والحديث عن طائفة من التسهيلات الإسرائيلية الاقتصادية للفلسطينيين في الضفة وغزة، والكشف قبل ذلك عن قائمة قدمها الفلسطينيون رسميا للإسرائيليين كجزء من إجراءات بناء الثقة المطلوبة.

### اتفاق أوسلو وموضوع الأسرى

يشكل موضوع الأسرى الفلسطينيين الأمنيين الذين يتراوح عددهم بين ٤٦٠٠ و٤٧٠٠ أسير، بينهم ٤٠ امرأة، و٢٠٠ طفل وأكثر من ٥٠٠ معتقل إداري، موضوعا بالغ الحساسية بالنسبة للفلسطينيين، لكنه بات يمثل ورقة ضغط وابتزاز في يد السلطات الإسرائيلية بحسب نادي الأسير الفلسطيني الذي تؤكد إحصائياته المنشورة أن أكثر من مليون فلسطيني تعرضوا للاعتقال منذ العام ١٩٦٧ لفترات متفاوتة، ومن بينهم نحو ١٣٠٠٠ امرأة.

وعلى الرغم من أهمية الموضوع وحساسيته فقد خلت اتفاقية أوسلو، المعروفة باتفاقية إعلان المبادئ، الموقعة في أوسلو بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية من أي ذكر لقضية الأسرى. بينما اتفاقية القاهرة الموقعة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤، تحدثت عنهم ولكنها أبقتهم رهن الإجراءات والمعايير الإسرائيلية، حيث ورد في المادة ٢٠ من تدابير بناء الثقة بأن تقوم إسرائيل بالإفراج أو تسليم السلطة الفلسطينية خلال مهلة خمسة أسابيع، حوالي (٥٠٠٠) معتقل وسجين فلسطيني من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، والأشخاص الذين سيتم الإفراج عنهم سيكونون أحراراً في العودة إلى منازلهم في أي مكان من الضفة الغربية أو قطاع غزة، بينما السجناء الذين يتم تسليمهم إلى السلطة الفلسطينية سيكونون ملزمين بالبقاء في قطاع غزة أو منطقة أريحا طيلة المدة المتبقية من مدة عقوبتهم. لكن أسماء الأسرى ومعايير الاتفاق بين الجانبين لم تتحدد وفق اتفاق ثنائي، بل ظلت محكومة للاعتبارات الداخلية التي يراها الجانب الإسرائيلي (موقع وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، وفيه تفاصيل ما ورد بشأن الأسرى في جميع الاتفاقيات)، وكما هو متوقع، فحتى هذا الاتفاق المتساهل خرقته إسرائيل ولم تف به تماما كما فعلت عند الاتفاق على الإفراج عن أربع دفعات في العام ٢٠١٤ بعد جهود وزير الخارجية الأميركي الأسبق جون كيري لاستئناف المفاوضات، وكما فعلت أيضا بإعادة اعتقال الأسرى الذين تحرروا بموجب صفقة شاليط- «وفاء الأحرار».

في السنوات اللاحقة لاتفاق أوسلو وضعت إسرائيل معايير مشددة للإفراج ضمن إجراءات بناء الثقة، ورفضت مرارا وتكرارا الإفراج عن أسرى الداخل، أو عن أسرى القدس، فضلا عمن تصفهم بأن على «أيديهم دماء يهودية»، وفي اتفاقية طابا (أوسلو ٢) العام ١٩٩٥ واتفاقية واي ريفر في واشنطن العام ١٩٩٨ تم الاتفاق على الإفراج عن دفعات إضافية من الأسرى، ولكن عند التطبيق كانت إسرائيل تفرج عمن تبقت له شهور قليلة، أو من أمضى أكثر من ثلثي فترة محكوميته، من دون الاستجابة للمطالب الفلسطينية بالإفراج عن ذوي الأحكام العالية أو من قضوا فترات طويلة في السجون.

لا يلتفت المحللون والمسؤولون الإسرائيليون في الغالب إلى طبيعة الأسرى الفلسطينيين الذين يحتجزونهم لسنوات طويلة قد تصل إلى عقود، وما هي خصائصهم وسماتهم الفردية والجماعية، ولا إلى ما يمثلون في مجتمعهم الفلسطيني، ولا سيما أن بين الأسرى قيادات سياسية وتنظيمية، وأطفال ونساء وشيوخ، وكفاءات أكاديمية ومهنية ومبدعون في شتى مجالات الأدب والثقافة والرياضة والفنون، وسبق لسلطات الاحتلال أن اعتقلت عشرات النواب الفلسطينيين المنتخبين لعضوية المجلس التشريعي لكونهم محسوبين على حركة «حماس»، وما زالت تحتجز النواب أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والنائبة خالدة جرار، القيادية في الجبهة، والقيادي البارز في حركة فتح مروان البرغوثي المنتخب لمرتين في اللجنة المركزية للحركة ولعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني. وأي تدقيق في هوية المسؤولين الفلسطينيين الحاليين أو السابقين سيبيّن أن معظمهم تخرّج من «أكاديميات» السجون والمعتقلات التي أصبحت معاهد لتخريج القيادات والكوادر الفلسطينية، وممرا إجباريا للعاملين في السياسة والحقل العام.

### إقرار بمكانة الأسرى لدى شعبهم

يعترف الكاتب موشيه غورالي في مقال له على موقع «كالكاليست» بتاريخ ٢٠٢١/٩/٨ أن قضية فرار الأسرى الفلسطينيين الستة ليست مجرد حادثة أمنية، وهي أكبر من فشل وقصور من قبل مصلحة السجون، بل هي تعبير مكثف عن استمرار الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي الذي عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على إدارته بأقل كلفة ممكنة، وتهربت الواحدة تلو الأخرى من جميع محاولات حل الصراع. وينفرد هذا الكاتب بالإشارة إلى المكانة التي يحتلها الأسرى في نظر شعبهم باعتبارهم يأتون بعد الشهداء في مكانتهم المرموقة، ويقر أنه في الوقت الذي ينظر فيه الإسرائيليون إلى الأسرى «كقتلة وعلى أيديهم دماء يهودية» فهم في نظر شعبهم الفلسطيني رموز «للمقاتلين من أجل الحرية»، وهو يذكّر الجمهور الإسرائيلي بأن رموزه القيادية المحبوبة كانوا في وقت ما أسرى في السجون، ومن بين هؤلاء «أسرى صهيون» في روسيا، وأعضاء التنظيمات السرية اليهودية في عهد الانتداب.

ويرى الباحث في مركز أبحاث الأمن القومي، كوبي ميخائيل، وهو مسؤول سابق عن الملف الفلسطيني في وزارة التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلية، أن عملية أسرى جلبوع سوف تضاف الى التاريخ الوطني الفلسطيني باعتبارها قصة نجاح أخرى في الكفاح العنيد ضد المحتل، مشيرا إلى أن عملية تحرير الأسرى لأنفسهم نجحت في ما لم تنجح به أحداث كثيرة خلال السنوات الأخيرة، ووصف الحادثة بأنها زيت في عظام - مفاصل- المقاومة الفلسطينية المفككة، حيث بثت الحياة من جديد في أشرعة المقاومة.

ويقرّ ميخائيل بأن الأسرى يحظون باحترام كبير في الشارع الفلسطيني كما لدى القيادة الفلسطينية، وأنهم يحتلون مكانة مرموقة في مركز الإجماع الوطني الفلسطيني، وهو ينطلق من هذه الحقيقة في تفسير إصرار الرئيس أبو مازن ومعه القيادة الفلسطينية كلها على الاستمرار في دفع المخصصات الشهرية للأسرى وعائلاتهم، ويبدو أنه يستعير فكرة المبعوث الأميركي هادي عمرو عن «غابة الحطب الجاف» في تصويره للأوضاع في المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية، ويرى أن حادثة هروب السجناء قد تشعل النار في ما أسماه حقل الأشواك بما يهدد قدرة السلطة وحماس على احتوائها، لكنه يخلص إلى أن ذلك لن يكون في صالح الفلسطينيين، وقد يعيدهم جيلا كاملا إلى الوراء.

ويتفق عاموس هرئيل في «هآرتس» مع ميخائيل في أن فرار الأسرى الستة سيضخ رياحا جديدة في أشرعة التنظيمات «الإرهابية»، كما أن ذلك سيعزز الاتجاهات المتطرفة في الشارع الفلسطيني وخاصة حركة الجهاد الإسلامي، ويكرر هرئيل في مقاله بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٠ فكرة «عود الثقاب» الذي يمكن أن يشعل المنطقة وخاصة إذا قتل أي من الأسرى الستة خلال اشتباك أو عملية أمنية إسرائيلية. ويعيد الكاتب التركيز على الخطر الأمني الذي يمثله الأسرى الهاربون، مشيرا إلى أن الواقعة كشفت عن إخفاقات «تقشعر لها الأبدان» من جانب مصلحة السجون، والتي تخفي خلفها «أخطاراً أمنية معينة»، ويربط هذه الأخطار باستذكار حادثة هروب ستة أسرى من قطاع غزة في أيار ١٩٨٧، وكان لهم دور مهم في إشعال أحداث الانتفاضة الأولى بعد أن نفذوا سلسلة من العمليات العسكرية «الدموية» التي أدت إلى مقتل عدد من الإسرائيليين. ويلفت هرئيل إلى بدء تقاذف التهم والمسؤوليات بين المستويات السياسية والأمنية مشددا على أن الهروب يقع تحت مسؤولية وزير الأمن الداخلي عومر بارليف ورئيس الوزراء نفتالي بينيت، لكنه يعزو جزءا من الإخفاقات إلى «الدمار المنهجي والمتعمد» الذي ألحقته سياسات حكومات الليكود بأجهزة الدولة وبشكل خاص بجهاز الشرطة ومصلحة السجون، من خلال تدخلات مركز الليكود في إجراء تعيينات لم تضف شيئا لمصلحة السجون وكفاءتها.

### «مخرّبون».. ليس إلا!

لا يتردد الكاتب أمير ترجمان في مقاله في «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٠ في وصف الأسرى الستة بأنهم «مخربون خطيرون»، وهو يردد ما قاله كثير من المعلقين الإسرائيليين بأن الخطر الأكبر هو في حيازة هؤلاء الأسرى لقطع سلاح، واحتمال تنفيذهم عمليات ضد الإسرائيليين، ولا يستخدم الكاتب في مقاله الطويل أية كلمة محايدة لوصف هؤلاء الأسرى من قبيل «سجناء، أو هاربين، أو فلسطينيين» فلا يصفهم إلا بأنهم «مخربون» كما لا يبذل أي جهد لمعرفة سبب اعتقالهم ومكوثهم عشرات السنوات في السجون الإسرائيلية، ولكنه يفرد مئات الكلمات للإسهاب في وصف عوامل الإخفاق في مبنى سجن جلبوع وتحصيناته ووسائل المراقبة بالإضافة إلى العوامل الإدارية والاستخبارية وخلل التواصل بين الجهات الأمنية المختلفة، والتساهل الذي أبدته إدارات السجون في التعامل مع هؤلاء «المخربين الخطيرين».

وبشكل أكثر حدة، يهاجم يوآف ليمور الأسرى و«التسهيلات» الممنوحة لهم كما يهاجم مصلحة السجون التي «لديها مواضع خلل على نحو مخجل». ويقول في مقاله في صحيفة «يسرائيل هيوم» بتاريخ ٩/١٠ إن ما جرى «مخجل ورهيب»، ويدل على تعفن عميق في مصلحة السجون، ويدعي أن من يسيطر في السجون هم السجناء وليس الدولة ما يستدعي تدخلا عاجلا بإنهاء ذلك، ويقترح، إلى جانب مطاردة «المخربين الهاربين»، سحب امتيازات الأسرى، مشبها ما يحظى به السجناء بأنه «حكم ذاتي» وأن السجون أصبحت مثل المنتجعات حيث أن الأسرى يصنعون طعامهم بأنفسهم ويستخدمون الهواتف الخليوية لتنسيق العمليات.

غير أن حديث التسهيلات والامتيازات تدحضه الدراسات المتخصصة، ففي دراسة تعود إلى العام ٢٠١٦ ترى الباحثة طالي حيروتي سوفير، في بحث نشره موقع «ذي ماركر» بتاريخ ١٤ تموز ٢٠١٦، أن نظام السجون في إسرائيل هو من أكثر الأنظمة شدة وصرامة في العالم، وهي تجري مقارنات مع عدد من الدول الأوروبية يتبين منها أن نسبة عدد السجناء الأمنيين والجنائيين في إسرائيل إلى عدد السكان (٢٥٦ لكل مائة ألف) تصل إلى أربعة أضعاف دولة مثل السويد وأكثر من ثلاثة أضعاف ما في هولندا، لكن النسب في جنوب أوروبا تقترب قليلا من إسرائيل التي لا يتفوق عليها في هذا الشأن في أوروبا سوى روسيا.

نفق «الهروب العظيم» الذي غيّر الحسابات.

(أ ف ب)

# إعادة هيكلة مصلحة السجون الإسرائيلية: الأمن أولاً ثم الدوافع المالية!

كتب وليد حباس:

أثارت عملية هروب ستة أسرى فلسطينيين من سجن جلبوع العديد من الأسئلة حول إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، أو ما يعرف بـ«شاباص». على الأقل، حتى سنوات الثمانينيات، كانت إدارة مصلحة السجون جهازا سيء الصيت، وتجنب العديد من الإسرائيليين العمل داخلها باعتبارها مكانا رديئا ولا يحقق الاحترام لمن يعمل فيه. اليوم، تصل ميزانيتها إلى حوالي ٣,٨ مليار شيكل وتعتبر «دولة داخل الدولة»، ولها ميزات تجذب العديد من الإسرائيليين للانضمام اليها. مع ذلك، أعادت عملية الهروب التي حصلت في ٦ أيلول إدارة مصلحة السجون إلى مركز النقاش الداخلي في إسرائيل وفتحت العديد من الأسئلة التي لم تحسم بعد. في صلب النقاش، ثمة قضايا تعلق بميزانية مصلحة السجون وطريقة توزيعها داخليا. هذه المقالة تلقي نظرة على عمل إدارة مصلحة السجون، وميزانيتها والمناكفات السياسية والأمنية التي ظهرت مؤخرا حول الموضوع.

## نظرة عامة

تأسست إدارة مصلحة السجون في العام ١٩٤٩، كجهاز تابع للشرطة الإسرائيلية بعد أن ورثت عن الانتداب البريطاني مباني السجون والمعتقلات. ظلت إدارة السجون عبارة عن جهاز بداخل الشرطة حتى سنوات الستينيات. وساهم الهروب الكبير من سجن شطة العام ١٩٥٨ في إجبار المنظومة الأمنية في إسرائيل على فصل إدارة السجون عن جهاز الشرطة وتأسيسها كجهاز مستقل يتبع إلى وزير الأمن الداخلي. هذا الهروب الكبير، الذي اشترك فيه أسرى فلسطينيون (جنائيون وسياسيون) بالإضافة إلى أشخاص من خارج السجن، أدى إلى مقتل سجانين اثنين، واستشهاد ١١ أسيراً بالإضافة إلى هروب ٦٦ أسيراً آخر، وصلوا إلى الضفة الغربية التي كانت تحت الحكم الأردني ولم يتم إلقاء القبض عليهم بعدها. بعد تقييم إسرائيلي داخلي لمسببات الهروب الكبير، وصلت الحكومة الإسرائيلية إلى خلاصة مفادها أن إدارة السجون تعاني من خلل عميق في طريقة إدارتها للسجون، وأن هذا الخلل يمكن تجنبه من خلال ضخ المزيد من الأموال لصالحها وإعادة هيكلتها لتصبح جهازا مستقلا.

اليوم، إدارة مصلحة السجون هي دولة داخل دولة، وبعض المعطيات الحالية قد تشير إلى طبيعة عملها الإداري الداخلي. في إسرائيل هناك ٢٩ سجنا ومعتقلا ومركز توقيف، من بينها هناك ٦ سجون إسرائيلية مخصصة للأسرى السياسيين الفلسطينيين (أو ما يعرف في الخطاب الإسرائيلي بالأسرى الأمنيين) وهي سجون عوفر، النقب، مجيدو، نفحه، رامون، جلبوع. بالإضافة هناك أقسام متفرقة للأسرى السياسيين داخل سجون جنائية مثل قسم هداريم، قسم عسقلان، وقسم المستشفى في الرملة. وتقسم إدارة مصلحة السجون إلى ثلاثة أقاليم (الشمال والوسط والجنوب)، كما أنها تضم أربع وحدات خاصة تقوم على دعم عمل إدارة مصلحة السجون في ضبط حياة الأسرى، واللوجستيات، وفرض الانضباط. أولا، هناك وحدة نحشون المسؤولة عن نقل الأسرى بين السجون. ثم هناك وحدة متسادا وهي وحدة التدخل السريع في حال وجود اضطرابات داخل السجن وتصنف كوحدة نخبة على غرار وحدات هيئة أركان الجيش (أو سييرت متكال). ثالثا، هناك وحدة درور المختصة في جمع المعلومات الاستخباراتية لمنع تهريب مواد محظورة مثل الأجهزة الخليوية. وأخيرا، هناك وحدة تسور المختصة بمراقبة حياة الأسرى الجنائيين.[1]

في العام ٢٠٠٠، أثيرت في إسرائيل قضية خصخصة السجون من خلال تحويلها إلى شركات خاصة والتي قد تعفي الحكومة من تحويل ميزانيات سنوية لمصلحة السجون. ومع أن شركة «أفريقيا إسرائيل» كانت قد حظيت في العام ٢٠٠٦ بمناقصة لإجراء تجربة خصخصة على أحد السجون إلا أن المحكمة العليا اعتبرت أن الخصخصة (والتي لم تشمل بطبيعة الحال السجون التي يقطنها أسرى سياسيون) هي قضية غير أخلاقية، الأمر الذي حتم على الحكومة الإسرائيلية، وخاصة وزارة المالية، أن تخصص مبالغ ضخمة لتطوير عمل مصلحة السجون بعد أن كان الاعتقاد النيو ليبرالي السائد هو أن شركات خاصة قد تنقذ الحكومة الإسرائيلية من هذا العبء المالي.[2]

في العام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وصل عدد الأسرى السياسيين إلى حوالي ١٢ ألفا، أو ما نسبته نصف عدد السجناء في إسرائيل حيث بلغ الاكتظاظ في السجون أعلى مستوياته وكانت المساحة المخصصة لكل أسير داخل الغرفة تصل إلى ما معدله ٢-٣ متر للشخص. هذه النسبة التي تعتبر أقل بكثير من النسب العالمية، شكلت عامل ضغط على إدارة السجون أمام المجتمع الدولي، ودفعت الحكومة الإسرائيلية إلى ضخ المزيد من الميزانيات لتطوير البنية التحتية وزيادة عدد السجون.

[3] خلال العقد الأخير، ارتفعت ميزانية إدارة مصلحة السجون بشكل لافت للنظر. فبعد أن كانت حوالي ١,٨ مليار شيكل في العام ٢٠٠٩، ارتفعت لتصل إلى حوالي ٣,٧٧ مليار شيكل في العام ٢٠٢٠، وذلك على الرغم من انخفاض عدد الأسرى في نفس السنوات من حوالي ٢٢ ألفاً إلى ١٤ ألفاً فقط. في هذا العقد من الزمن، الذي بدأ يشهد ارتفاعا في ميزانية مصلحة السجون في الوقت الذي انخفض فيه عدد الأسرى، تحولت مصلحة السجون إلى «مملكة» غنية من حيث الميزانية ما سمح بظهور امتيازات هائلة لدى السجانين.

مثلا، يوجد داخل مصلحة السجون حوالي ٩٢٠٠ سجان (من بينهم ٢٠٠٠ ضابط). وهذه نسبة عالية جدا في القوى البشرية داخل الجهاز وتشكل ما نسبته سجان واحد لكل سجينين. أحد الانتقادات اللاذعة التي ظهرت في أعقاب هروب المناضلين الستة في بداية الشهر، هو أن هذا الكم الكبير من السجانين، والميزانية المتصاعدة، لم تحل دون منع هروب هؤلاء الأسرى. هذا يعني أن معظم الميزانية البالغة ٣,٧٧ مليار شيكل لا تذهب لتطوير نظم الرقابة، أو تطوير البنية التحتية، أو إدارة السجون بناء على عقيدة أمنية محكمة. وبالفعل، فإن ٣ مليارات شيكل من أصل ٣,٧٧ مليار تذهب لرواتب السجانين وصندوق تقاعدهم. في إسرائيل، راتب ضباط مصلحة السجون يقف عند معدل ١٧ ألف شيكل شهريا، وقد يصل إلى حوالي ٥٧ ألفا لدى الضباط الكبار. هذه المعطيات، تشير إلى تحول مصلحة السجون في العقد الأخير إلى جهاز ذي امتيازات عالية ومكان أفضل من الشرطة أو الجيش.[4] كما أن وجود سجان واحد مقابل كل أسيرين، يعني أن هناك شبه بطالة مقنعة تسمح للعديد من السجانين بالاعتماد على الغير، والاعتقاد بأن الإهمال أو عدم الجدية في العمل لن يكون ذا أثر كبير في جهاز يضم عددا كبيرا من السجانين.

لقد بات واضحا لوزارة المالية الإسرائيلية، والتي تقرر توزيع الميزانيات، أن الإشكالية داخل السجون تكمن في أن ٨٠٪ من ميزانية مصلحة السجون تذهب إلى رواتب السجانين، بينما ٢٪ فقط تذهب إلى التطوير بالإضافة إلى حوالي ١٨٪ مشتريات. إن إعادة هيكلة توزيع الميزانية داخل مصلحة السجون دفع إلى وضع بنود خاصة بالسجون ضمن قانون التسويات الاقتصادية المرافق لمشروع الموازنة (أو ما يسمى بـ«قانون هھسدريم»). بناء على هذا القانون، على مصلحة السجون أن تخفض النسبة التي تذهب من الميزانية إلى رواتب السجانين، الأمر الذي قد يلاقي رفضا قاطعا من قبل ضباط مصلحة السجون. فقط شخص واحد من بين هؤلاء الضباط قادر على مجاراة قانون التسويات والإضرار بصلاحيات الضباط مقابل تطوير عمل مصلحة السجون، وهو كاتي بيري، التي تم تعيينها في بداية العام ٢٠٢١ لقيادة مصلحة السجون على أمل أن تدفع نحو الاصلاحات المنشودة.

من المفترض حسب الثقافة الإسرائيلية أن تتم إقالة بيري بعد هروب المناضلين الستة. بيد أنها ظهرت أكثر قوة من ذي قبل، على ما يبدو في محاولة من المستوى السياسي لدعمها والحيلولة دون إقالتها. بناء على خطة قانون التسويات، فإن مصلحة السجون ستحصل على ١٠ ملايين شيكل في العام ٢٠٢٢ بهدف إغلاق ٥-٨ سجون إسرائيلية تعتبر قديمة (مثل نفحه). في المقابل، تقوم مصلحة السجون ببيع الأراضي المقامة عليها هذه السجون للقطاع الخاص لتحصل بذاتها على تمويل ضخم يمكنها من بناء سجن واحد جديد وعصري يستوعب حوالي ٢٨٠٠ أسير كحد أقصى.[5] هذا السجن المنوي إقامته بالقرب من مجيدو، قد يعني تركيز عمل ٥-٨ سجون في مجمع واحد وتقليل عدد السجانين من خلال اعتماد تكنولوجيا حديثة تستبدل القوى البشرية وتوفر الميزانيات المهولة التي تذهب لقاء رواتب السجانين. وعلى ما يبدو، فإن بيري قادرة على مجاراة السياسات النيو ليبرالية للحكومات المتعاقبة والتي تقف خلف قانون التسويات. بيد أن هروب المناضلين الستة، من شأنه أن يخلط الأوراق، وينقل ثقل الانتقادات من رفاهية السجانين إلى تطوير بنى تحتية ورقابية على اعتبار أن الأمن يأتي قبل السياسات الاقتصادية. فقد كان من المتوقع أن يتم توقيع اتفاق ما بين وزارة المالية ووزارة الأمن الداخلي بحضور كاتي بيري عن مصلحة السجون بتاريخ ٧ أيلول لتنفيذ الخطة المقترحة في قانون التسويات. ولكن هروب الأسرى الستة بتاريخ ٦ أيلول جمّد كل المساعي التي استمرت سنوات بهدف تقريب وجهات نظر مصلحة السجون ووزارة المالية.

## (هوامش)

1. إدارة مصلحة السجون، وحدات خاصة، 2021. أنظر الرابط التالي: https://www.gov.il/he/Departments/General/special_units
2. ويكيبيديا، إدارة مصلحة السجون، 2021. أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3tuANRK
3. يانيف رونين، الأسرى الأمنيون في السجون الإسرائيلية (القدس: الكنيست، 2009). أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3E5g1gl
4. آفي بار- إيلي، معضلة في العد الصباحي: بدلا من الاستثمار في الأسرى، الأموال تذهب الى السجانين، ذي ماركر، 22 تموز 2021. أنظر الرابط التالي: https://www.themarker.com/opinion/.premium-1.10017665
5. آفي بار- إيلي، لماذا 3.8 مليار شيكل غير قادرة عن منع هروب أسرى من أمام أعين السجانين؟، ذي ماركر، 7 أيلول، 2021. أنظر الرابط التالي: https://www.themarker.com/opinion/.premium-1.10188661

يصدر قريباً عن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»
معنى إسرائيل
يعقوب م. رابكِنْ
ترجمة وتقديم:
حسن خضر

المشهد الاسرائيلي
مدار

تحويل مركز هرتسيليا مُتعدّد المجالات.

# «جامعة رايخمان» بعد «جامعة أريئيل»: النخبة الاقتصادية والسياسية في إسرائيل تفرض نفسها في مجال التعليم العالي أيضاً!

كتب عبد القادر بدوي:

كشفت الهبّة الفلسطينية الأخيرة عن تحولات عميقة طاولت المجتمع الإسرائيلي في العقود التي شهدت هيمنة اليمين الصهيوني على الحكم، وليس آخرها انتقال المستوطنة وتمثّلاتها الخطابية والأيديولوجية وأجندتها السياسية إلى مركز المشهد السياسي والاجتماعي في إسرائيل؛ إذ استطاع هذا التوجّه، ولو نسبياً، أن يُحوّل كل موجة مواجهة مع الفلسطينيين إلى فرصة لإضفاء شرعية على مشروع المستوطنة؛ بما يتضمّنه هذا المشروع من معانٍ دينية وقومية ولاهوتية، وهو الأمر الذي يُمكن موضعته في إطار عمليات الإزاحة المستمرّة التي يشهدها المجتمع الإسرائيلي باتجاه اليمين؛ بمفاهيمه وتوجّهاته وخطابه.

شهدت فترة إحكام اليمين الصهيوني سيطرته على الحكم بقيادة بنيامين نتنياهو تحوّلات عميقة أيضاً على مستوى المجتمع المدني؛ الجامعات؛ وسائل الإعلام... الخ، تحولات أعادت موضعة المستوطنة في مركز السياسة الإسرائيلية الداخلية وتلك التي تحكم العلاقة مع الفلسطينيين استناداً إلى فرضية اليمين عموماً، وبنيامين نتنياهو على وجه الخصوص، والتي تقول بأن اليمين وعلى الرغم من وصوله إلى سدّة الحكم (بالانتخابات)، إلّا أنه يُعاني باستمرار من ضعف قدرته على الحكم وتحقيق مشروعه بسبب توغّل اليسار، أو تجّذره، في المؤسسات الهامة كالإعلام والقضاء والمجتمع المدني- على سبيل المثال لا الحصر، وهو ما يُفسّر المحاولات الحثيثة التي يبذلها اليمين الصهيوني لإعادة موضعة نفسه، حاضراً ومستقبلاً، والأهم ماضياً، في المشهد الإسرائيلي بوصفه شريكاً، بل وفاعلاً رئيساً في المشروع الصهيوني وأهدافه التي يسعى لتحقيقها على المدى البعيد، وقد ترتّب على ذلك تنامي طبقة سياسية- نخبة المستوطنين- تمتلك حقّ النقض على أي خطوة سياسية فيما يتعلّق بالصراع مع الفلسطينيين.

على الجانب الآخر، مرّت إسرائيل بجملة من التحولات الاقتصادية على مدار العقود الماضية تجسّدت في الانتقال، وبشكل تدريجي، نحو النيو ليبرالية في أعقاب «برنامج الإصلاح الاقتصادي» ١٩٨٥، وما ترتّب عليه من خصخصة لقطاع الأعمال وتركيز رأس المال في يد قلّة من العائلات ورجال الأعمال. وقد أفرزت هذه التحولات طبقة اقتصادية علوية، استطاعت هي الأخرى أن تُفرد لنفسها مساحة في التحكّم بالقرار الاقتصادي، والحيلولة دون تدخل الدولة في أي من المجالات الاقتصادية.

تُعدّ الجامعات أهم وسائل التنشئة الاجتماعية التي تعمد الدول، وكذلك الجماعات والتيارات الأيديولوجية والسياسية، إلى التأثير من خلالها على الرأي العام، وتوجيهه، وفقاً لأجنداتها خاصّة في الدول الاستعمارية- والحالة الإسرائيلية هنا هي حالة استعمارية مستمرّة. في الوقت نفسه، تعتبر خصخصة القطاعات المختلفة، بما في ذلك التعليم والتعليم العالي، أحد تجليّات النيو ليبرالية الاقتصادية التي تسعى النُخب الاقتصادية العليا لتحقيقها على طريق حريّة السوق التي يتعدّى معناها الاقتصادي هنا ليصل إلى التعليم والخدمات الأساسية. في السياق، تُحاول النخبة السياسية الأيديولوجية - المستوطنون- وفي إطار مسعاها لإضفاء شرعية على المستوطنة، العمل على تدويل هذه الشرعية مع مرور الوقت، متجاوزةً «الشرعية الدولية» التي لا زالت تضمن للفلسطينيين دولة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، ولا تزال ترفض الاعتراف بشرعية الإجراءات الإسرائيلية على الأرض في هذه المساحات. ففي شهر تموز ٢٠١٢، أقدم «مجلس التعليم العالي» على الاعتراف بـ «كلية أريئيل» في مستوطنة «أريئيل» الجاثمة على أراضي المواطنين الفلسطينيين في شمال الضفة الغربية المحتلّة، في خطوة غير مسبوقة سياسياً كون «الكلية» تقع خارج «الخط الأخضر»، كما تعرّف «الكلية» نفسها على أنها «جامعة أبحاث صهيونية»، بناءً عل توصية المستشار القانوني للحكومة حينها، يهودا فاينشتاين. [١]

وفي ١٧ آب المنصرم؛ قرّر مجلس التعليم العالي الإسرائيلي الموافقة على تحويل مركز هرتسيليا مُتعدّد المجالات إلى جامعة خاصة تحمل اسم «أريئيل رايخمان»، ولتُصبح بذلك أول جامعة خاصة في إسرائيل على الرغم من معارضة «لجنة التخطيط والموازنة»- الذراع التنفيذي لمجلس التعليم العالي. [٢] وكان المركز قد تأسس في العام ١٩٩٤ ككليّة تعليمية خاصة على يد البرفيسور أوريئيل رايخمان، وحصل على موافقة «مجلس التعليم العالي» بمنح درجتي الماجستير والدكتوراة في عدّة تخصّصات، وفي أيلول الماضي، قدّم المركز التماساً لـ «المحكمة الإدارية» في القدس لإجبار «سلطة المؤسسات» على تغيير اسم المركز ليُصبح «جامعة رايخمان»، الأمر الذي دفع مجلس التعليم العالي إلى تشكيل «لجنة مهنية» للبحث في استيفاء المركز للشروط المطلوبة كي يتحول إلى جامعة، وقد خلصت اللجنة لاحقاً إلى أن المركز يستوفي بالفعل معايير الجامعة- وفقاً لشروط التعليم العالي- من حيث المستوى الأكاديمي العلمي والبحثي، وقدّمت توصية للمجلس بأن يقوم بمنح المركز صفة الجامعة وتسجيلها رسمياً في مجلس التعليم العالي الإسرائيلي كجامعة خاصة. [٣] جدير بالذكر أن الجامعة تضم حوالي ٨٣٠٠ طالب في الوقت الحالي، وتخرّج منذ إنشائها حوالي ٣٢٠٠٠ طالب في قطاعات الاقتصاد والمجتمع. [٤]

قد يبدو الأمر عادياً للوهلة الأولى، لكن الأمر ليس كذلك تماماً؛ فقد وصف العديد من الباحثين إسرائيل بالدولة التي تضمّ «جزيرتين علويّتين»، [٥] سياسية واقتصادية؛ تحاول الأولى (السياسية) الاستفادة من أية مواجهة مع الفلسطينيين لإضفاء الشرعية على توجّهها وأجنداتها الأيديولوجية والقومية، لتفرض نفسها في مركز العمل السياسي والاجتماعي الإسرائيلي، أما الثانية (الاقتصادية) فتعمل جاهدةً على الاستفادة من استمرار الصراع وجولات المواجهة مع الفلسطينيين على الرغم من الآثار الاقتصادية المترتّبة على ذلك، في محاولة لصرف النظر عن تكاليف الاحتلال، وتكاليف استمراره والحفاظ عليه، طالما أن مصالحها لا تتضرّر بالدرجة الأولى. وعليه، سجّل المستوطنون نصراً باعتراف الحكومة رسمياً بـ «جامعة أريئيل» كجامعة إسرائيلية رغم وجودها في مستوطنة في الضفة الغربية المحتلّة، واستطاعت بذلك إضفاء شرعية إسرائيلية على كل تمثّلات وتجليّات المستوطنة، وسجّلت النخبة الاقتصادية العلوية نصراً مُشابهاً حينما انتزعت اعترافاً بـ «جامعة رايخمان» كأول جامعة إسرائيلية خاصة، تُعادل تكاليف الدراسة فيها أربعة أضعاف تكاليف الدراسة في الجامعات والكليات الأخرى. جدير بالذكر، أن هاتين الجامعتين هما الوحيدتان اللتان تمت إقامتهما منذ العام ١٩٧٦، وهذا يدلّ بشكلٍ واضح، على عمق تأثير هاتين المجموعتين في النظام السياسي الإسرائيلي وتناميه شيئاً فشيئاً.

## (هوامش)

1. أفيئال مغنزي، وشاحر حي، "باراك قرر إعلان كلية أريئيل كجامعة"، Ynet- الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت، 24.12.2021، https://bit.ly/3hqUm8N.
2. شلومو سبيرسكي، "بعد حصول نخبة المستوطنين على جامعة، جاء دور نخبة العاصمة"، موقع سيحا مكوميت، 21.08.2021، https://bit.ly/3k0KFiQ.
3. هيئة التحرير، "مجلس التعليم وافق على تحويل المركز المتعدد المجالات إلى الجامعة الخاصة الأولى في إسرائيل"، كالكاليست، 17.08.2021، https://bit.ly/3A3kpu1.
4. تمار طرابلسي حداد، ورعنان بن تسور، "مجلس التعليم العالي أقر: المركز المتعدّد المجالات سيُصبح جامعة"، Ynet- الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت، 17.08.2021، https://bit.ly/3C0mvLC.
5. يتبنّى وجه النظر هذه الباحث الإسرائيلي في علم الاجتماع شلومو سبيرسكي بشكل رئيس.

يصدر قريباً عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٦٧)

سوسن زهر

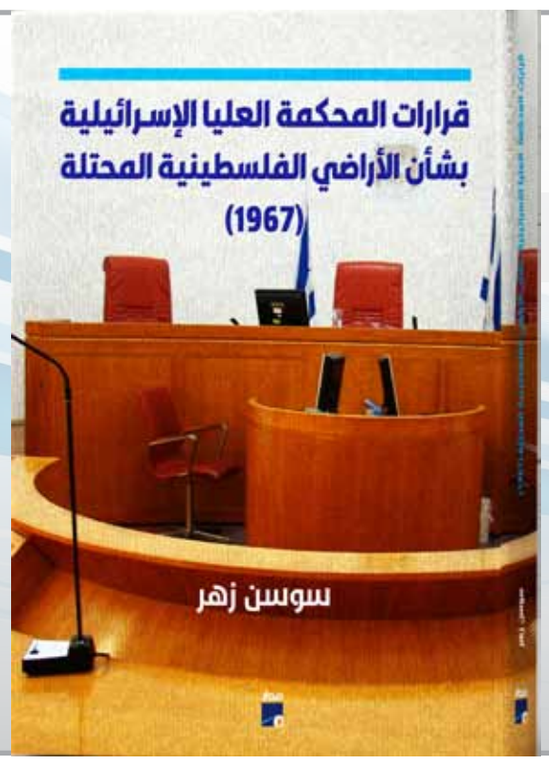

# دراسة إسرائيلية جديدة: مظاهر اللاسامية منتشرة في المجتمع الأميركي ولكن الدولة ومؤسساتها حصينة في وجهها!

صورة أرشيفية لتظاهرة ليهود أميركيين وجماعات مسيحية متطرفة مناصرة لإسرائيل في نيويورك.

كتب سليم سلامة:

«في كل ما يتعلق بمكانة اليهود الأميركان، يمكن القول، بمنظور تاريخي، إنهم كانوا محظوظين وإن الكأس كانت أكثر من «نصف ملأى» بكثير. والرؤية التشاؤمية التي تجزم بأن مؤشرات العداء اللاسامي تجاه اليهود خلال الفترة الأخيرة هي أكثر انتشاراً وبروزاً - وفي حالات مأساوية معينة لا يقتصر الأمر على عدائية تصريحية فقط، بل يتعداها إلى اعتداءات عنيفة، وقاتلة حتى في بعض الحالات - ليس فيها، في حد ذاتها، ما ينفي أو يدحض الكم الهائل من البراهين الضدية التي يمكن العثور عليها على امتداد التاريخ، البعيد والقريب على حد سواء. ويبدو أن للمرحلة الراهنة علاقةً وثيقةً جداً بالأحداث التي تجري في إسرائيل وأوروبا من جهة، وبقضايا داخلية ترتبط بواقع الحياة في الولايات المتحدة دفعت نحو تعميق الاستقطاب العام في الدولة. ولئن كان اليهود في الولايات المتحدة يشعرون بأن مكانتهم في المجتمع الأميركي قد تآكلت، إلا أن معظم العلامات والمؤشرات الاجتماعية القائمة حالياً لا تدل على ذلك، مطلقاً. ومع ذلك، ينبغي التنويه بأن هذا التناقض الواضح ليس نتاج «التاريخ» اليهودي، وإنما هو يعكس مدى التقدير الكبير الذي يكنه اليهود في أميركا للدولة التي يعيشون فيها وتوقعاتهم العالية منها، وهي توقعات ترافقها خشية كبيرة من الإصابة بخيبة الأمل».

هذه هي الخلاصة التي انتهى إليها البروفسور إيلي لدرهندلر، أستاذ موضوع «تاريخ اليهود الأميركيين ومؤسساتهم» في الجامعة العبرية في القدس ورئيس قسم «تاريخ شعب إسرائيل واليهودية المعاصرة»، في ختام مقالة نُشرت ضمن مجموعة مقالات خاصة حول «ظاهرة اللاسامية في الولايات المتحدة» نشرها «معهد دراسات الأمن القومي» الإسرائيلي. وقد خصص لدرهندلر مقالته هذه، كما جاء في عنوانها، لرصد وتقصي «اللاسامية في الولايات المتحدة في السياق التاريخي - الاجتماعي الأميركي»، ثم تحليل كيفية نشوء وتطور هذه الظاهرة خلال القرن الأخير، مع التركيز بشكل خاص على الأحداث المؤسسة لهذه الظاهرة، من جهة، وعلى ردات الفعل المضادة لها من جانب اليهود الأميركيين، من جهة أخرى.

### الكراهية تجاه اليهود لم تصبح حجر زاوية!

يستهل لدرهندلر مقالته بالإشارة إلى أن تاريخ الوجود اليهودي في أميركا ممتد منذ ٣٧٠ سنة وأن ظواهر معاداة السامية كانت موجودة على امتداد هذا التاريخ، بل كانت مصحوبة أحياناً كثيرة بأعمال عنف جسدية تطال اليهود وممتلكاتهم. ذلك أن ثمة في أميركا أبناء طوائف وأديان أخرى «يتبنون آراء سلبية تجاه اليهود وقد يعبرون عن هذه الآراء أحياناً أو يضعونها موضع التنفيذ الفعلي بطرق أخرى»، كما يقول. ويوضح أنه ليس كما في حالات المجموعات الأقلياتية الأخرى، مثل أبناء القارة الأميركية الأصلانيين أو الأفرو- أميركان، فإن هذه الأفكار، الكلمات أو حتى الأفعال، لم تصل في حالة اليهود إلى درجة التمييز الذي حظي بتأييد رسمي أو بدعم جماهيري أو تحويله إلى تشريعات قانونية، كما جرى في حالات الأقليات الأخرى. ومع ذلك، يبقى تاريخ الوجود اليهودي في أميركا زاخراً بالشهادات والدلائل على أنه كانت بين السكان غير اليهود، ولا تزال، كثرة مختلفة من الآراء والمواقف والسلوكيات اللاسامية بالتأكيد. وثمة طيف واسع من الأشكال والتجليات التي تتمظهر فيها هذه المفاهيم، الآراء، المواقف والسلوكيات اللاسامية، بدءاً بالحوادث المتطرفة جداً، لكن النادرة جداً أيضاً، على غرار عمليات إطلاق النار على كُنس يهودية أو إلقاء زجاجات حارقة إلى داخلها، مروراً بحالات التمييز الاجتماعي الأقل انتشاراً وبروزاً لكن المستمرة منذ زمن بعيد (مثل هذه الحالات كانت منتشرة جداً في السابق) وانتهاء بالتحريض العرقي العنصري المباشر. ذلك أن «منظومة الأميركان الأخلاقية ليست أفضل أو أرقى منها لدى شعوب أخرى، واليهود في أميركا ليسوا محصَّنين أمام المواقف غير المتعاطفة أو العدائية». ويضيف الكاتب: «هذا ليس مفاجئاً، لكن مع ذلك، المعطى الأكثر إثارة في نظرة إلى التاريخ هو أن نظام الحكم والقضاء الأميركي قد تعرضا لأزمات داخلية خطيرة، منها ما تميز بالقلاقل الاجتماعية وبالحروب لكن دون الانحدار إلى هاوية الفوضى العارمة أو الفاشية ودون أن تتحول الكراهية تجاه اليهود إلى حجر زاوية في النظام السياسي القومي الأميركي».

ويضيف: «ما من شك في أن هذا يتعارض، تعارضاً واضحاً، مع ما حصل في تاريخ بعض الدول الأوروبية، مثل ألمانيا، النمسا، هنغاريا وإيطاليا، التي أدت فيها الأزمات السياسية والاجتماعية إلى انهيار السلطة والدستور خلال النصف الأول من القرن العشرين. غير أنّ انهياراً مماثلاً لم يحصل في الولايات المتحدة وفي دول أوروبية أخرى (بريطانيا، مثلاً)، ليس لأن المواطنين في تلك الدول متحررون من مشاعر الكراهية تجاه اليهود أو لأن اليهود فيها محبوبون، وإنما لأن مؤسسات السلطة والقانون فيها، وكذلك الدستور الذي يحمي حقوق الفرد، كانت تتمتع بدرجة كافية من الاستقرار والثبات وبإجماع وطني».

لهذا، بالذات - يؤكد الكاتب - فعلى الرغم من احتمال معاناة اليهود الأميركيين من بعض التوترات والعدائية المتجددة ضدهم الآن، إلا أن الحقيقة هي أنهم يعيشون في أمن وأمان، لأنهم يعلمون أن المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة هو حارس أمين قد أثبت نفسه وفاعليته منذ تأسيس الجمهورية. وهذا هو السياق الاجتماعي الذي يتبلور فيه ويُطبَّق نهج التصدي لأية مظاهر أو تجليات لاسامية. وحين يحتج اليهود على حوادث لاسامية أو يطلبون من السلطات اتخاذ موقف في الموضوع، فإنما هم يعتمدون على المؤسسات في الولايات المتحدة وعلى قادتها الذين لا بد أن يحرصوا على صيانة مبدأ المساواة المدنية والمساواة أمام القانون، كما هو معمول به في البلاد. وعليه، يقول الكاتب، «عندما نأتي لتقصي ظاهرة اللاسامية في أميركا بمنظور تاريخي، فإن المبدأ الأول الذي يتعين تطبيقه واعتماده هو التمييز بين «أميركا» التي هي ائتلاف مجموعة من العناصر في بيئة اجتماعية واحدة وبين «أميركا» الدولة. كما ينبغي أن نتذكر أنه في الأنظمة الديمقراطية جداً أيضاً، ثمة أشخاص كثيرون جداً لا يحبون، بل يبغضون، أشخاصاً آخرين»!

### تمييز، آراء مسبقة ومساواة مدنية

يتساءل الكاتب: كيف ينبغي التعامل، في إطار التحليل التاريخي الشامل، مع حقيقة أن بعض اليهود الأميركيين قد عانوا في الماضي، لمجرد كونهم يهوداً، وخصوصاً حتى منتصف القرن العشرين تقريباً، من الآراء المسبقة على خلفية دينية واصطدموا بعقبات وعوائق اجتماعية مختلفة وبأشكال مختلفة من التمييز؟ ثم، بعد ذلك، هل يمكن أن نستخلص من هذه الحقيقة أية استنتاجات بشأن جولات الخطاب اللاسامي وردود فعل اليهود عليها، والمستمرة حتى يومنا هذا؟

ويجيب: كما في أماكن أخرى من العالم على امتداد التاريخ، كذلك كان في الولايات المتحدة دعاة مسيحيون أنكروا اليهودية وهاجموها، ما أضر بفرص انخراط اليهود في المجتمع الأميركي، وخصوصاً قبل نقطة التحول التاريخي المتمثلة في عملية الإصلاح الداخلي التي جرت في المسيحية عقب الحرب العالمية الثانية. هذا، مع العلم أن هذه العملية الإصلاحية جاءت في أجواء التعايش والقبول المشتركين بين المسيحية واليهودية، وهي الأجواء التي ترتبت على الحرب وتعززت برسم ما حصل خلالها وما نتج عنها. كانت تلك مرحلة في العلاقات بين الديانتين رحّبت بها منظمات وقيادات يهودية، بل بذلت جهوداً لافتة سعياً إلى تكريسها وتعميقها.

وخلال نصف القرن الأخير، انضمت إلى الدعوات اللاسامية على خلفية دينية، مجموعات إسلامية ومتحدثون مسلمون أيضاً. وعلى خلفية الفصل القائم في الولايات المتحدة بين الدين والدولة، فكما في العلاقات بين اليهودية والكنائس المسيحية المختلفة، كذلك دفعت حالات الاحتكاك بين المسلمين واليهود نحو سجال اجتماعي (على مستوى المجتمع، لا على المستوى الدولة) بين رجال الدين من الجانبين. وفي إطار هذا السجال، شدد الطرفان بصورة خاصة على المصلحة المشتركة لكلتا المجموعتين والمتمثلة في التصدي لـ«يودوفوبيا» (الرهاب من اليهود) ولـ«إسلاموفوبيا» (الرهاب من الإسلام).

ومنذ القرن التاسع عشر، كانت ثمة حالات كثيرة وضع فيها أشخاص غير يهود يحتلون مواقع القوة العديد من العقبات والمعيقات الاجتماعية التي حالت دون تقدم اليهود واحتلالهم مواقع عليا. وحتى منتصف القرن العشرين، اضطر اليهود في الولايات المتحدة إلى مقاومة العقبات التي منعتهم، بشكل روتيني، من الانتساب إلى مدارس مهنية ومؤسسات أكاديمية مرموقة. على هذا النحو، تماماً، جرى منع اليهود أيضاً من السكن في أحياء معينة ومن الانضمام إلى نواد أو الدخول إلى منتجعات مرغوب فيها.

ومع ذلك، تمتع اليهود في الولايات المتحدة، على الدوام، بالمساواة التامة أمام القانون، على قدم المساواة مع الغالبية الساحقة من جيرانهم البيض. وبهذا المعنى، فقد نمت وكبرت هناك بذور نجاح الأجيال اللاحقة بين اليهود الأميركيين، لمجرد أن مهمة التغلب على التمييز الاجتماعي أو الاقتصادي الذي فرضه الأميركيون الآخرون كانت أسهل على اليهود، مقارنة بأبناء الأقليات الأخرى. وليس ثمة شك في أن اليهود الأميركيين قد تمتعوا بأفضلية اجتماعية واضحة عن معظم الفئات الأخرى المسماة «أقليات غير بيضاء». وهذا صحيح، أيضاً، في سياق مقارنة وضع اليهود بأوضاع الفئات الأقلياتية الأخرى التي تعاني من التمييز: فعلى مرّ فترات مختلفة من تاريخ الولايات المتحدة، أُقصِي الـ(كويكرز)، المورمونيون، الكاثوليكيون ومثليو الجنس إلى هوامش المجتمع وعانوا من حملة منهجية لنزع الشرعية عنهم. وهنا، ينبغي التذكير بحقيقة أنه كان من المسموح لليهود الهجرة إلى الولايات المتحدة بحرية تامة، في الوقت الذي كانت تُفرَض قيود وتقييدات مشددة على الهجرة من أفريقيا، من الصين واليابان ومن دول آسيوية أخرى. ويعود سبب ذلك إلى أن غالبية المهاجرين اليهود كانت من دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، وقد كان من المعمول به آنذاك تقسيم السكان في أوروبا إلى أعراق مختلفة، إذ صُنِّف اليهود (الذين كانوا يُسمّون «عبريين» حتى العام ١٨٩٩)، في القانون، بأنهم «بيض»، طبقاً لهرمية الأعراق في الولايات المتحدة.

المبدأ الثاني الذي ينبغي اعتماده وتطبيقه لدى رصد وتقصي اللاسامية الأميركية بمنظور تاريخي هو، كما يصوغه الكاتب، «الإقرار بحقيقة أن هذه اللاسامية لم تعزل اليهود في معسكرات خاصة بهم وأن الوصمات اللاسامية لم تتسبب، على المدى البعيد، بتحويلهم إلى جماعة عرقية أدنى».

### «الليبرالية اليهودية» بين تفسيرين

إن الميزان العام لحياة اليهود في الولايات المتحدة هو «إيجابي بشكل عام»، كما يصفه الكاتب، وهو يعزز شعورهم بالرفاهية، رغم بعض عدم الارتياح الناجم عن اتساع حجم ووتيرة الحوادث المعادية لليهود خلال الفترة الأخيرة. فنتائج استطلاعات الرأي العام الأخيرة تشير إلى أن ما يزيد عن ٩٤٪ من اليهود الأميركيين «يشعرون بالارتياح وهم يُظهرون يهوديتهم» التي يعتبرونها «سمة إيجابية ومصدراً للاعتزاز». وتنسجم هذه الثقة بالنفس مع تعامُل الأميركيين مع اليهود وآرائهم تجاههم، مقارنة بتعاملهم وآرائهم تجاه أقليات دينية وعرقية أخرى. ففي العام ٢٠١٩، احتل اليهود مرتبة متقدمة على الكاثوليكيين والبروتستانت من التيار المركزي، أعلى بكثير من مرتبة البوذيين، المسيحيين الإنجيليين، الهندوس، وأعلى بالطبع من الملحدين والمسلمين الذين جاء تدريجهم سلبياً. وأظهرت نتائج استطلاعات الرأي أنه «ليس ثمة في الولايات المتحدة مجموعة دينية كبيرة تحظى بتعاطف الجمهور مثلما يحظى به اليهود». ومن المهم التنويه هنا بحقيقة أن نسبة اليهود الأميركيين الذين يغادرون الولايات المتحدة ويهاجرون إلى دول أخرى هي نسبية متدنية جداً، وكذلك مقارنة بنسبة اليهود الذين يهاجرون من دول أخرى.

الرؤية المثالية التي يتبناها اليهود بشأن الحياة في الولايات المتحدة ترفع كثيراً من مستوى توقعاتهم وتُخفض، في المقابل، سقف قدرتهم واستعدادهم على التحمل، ولو حيال أي تعبير بسيط عن اللاسامية أو مجرد تلميح لها. ولهذا، تعتبر أحداث العنف على خلفية لاسامية، ولو في أبسط صورها، علامات تحذير مسبقة يشعر اليهود بأنهم ملزمون بالنشر الواسع عنها والاحتجاج عليها. ومن هنا، يمكن القول إن حاجة اليهود إلى توخي اليقظة والتأهب في كل ما يتعلق بأية تهديدات قد تحيق بهم هو «الوجه السلبي للعملة، بينما وجهها الآخر، الإيجابي، هو وضعهم الجيد جداً»، كما يقول الكاتب ويضيف أن حساسية اليهود المفرطة حيال أية آراء مسبقة هي التي دفعت بعض منظمات المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة إلى توظيف جهود وموارد كبيرة جدا، على امتداد القرن الأخير، في سبيل إقامة علاقات متينة جداً مع مجموعات أخرى في المجتمع الأميركي.

وعلى الرغم من أن أحد المميزات المركزية الأبرز لليهود الأميركيين يتمثل في مداخيلهم الأعلى من المتوسط العام في الاقتصاد الأميركي، مراكزهم المهنية المرموقة، مستوياتهم التعليمية العالية ووظائفهم الرفيعة في المهن الاعتبارية، إلا أن اليهود الذين يمارسون حقهم في التصويت في الانتخابات يواصلون التصويت للأحزاب والمرشحين الذين يدعمون سياسة الرفاه للفقراء أيضاً، يؤيدون حقوق المهاجرين والأقليات، يدعمون مساواة النساء وحقوق الفرد الأساسية، وفي مقدمتها الحق في حرية التعبير وحرية الاحتجاج السياسي. وهم يختلفون، في هذا، تمام الاختلاف، عن نظرائهم من الأميركيين غير اليهود.

لهذه «الليبرالية اليهودية» بين يهود الولايات المتحدة، في نظر الكاتب، تفسيران: الأول - ميل اليهود الأميركيين، حتى من الجيلين الثالث والرابع، إلى تبني «عقلية الأقلية»، وذلك من خلال «التضامن مع طبقات أدنى» في السلم الاجتماعي، مما يساعدهم على صيانة وتكريس هويتهم اليهودية المستقلة في خضم «ذوبانهم» ضمن ثقافة الأغلبية. الثاني - أن أساس هذا الموقف الليبرالي لا يكمن في تعاطفهم مع الفئات الأخرى وإنما في كونهم يعتبرونه سلاحاً بين أيديهم للدفاع عن أنفسهم هم. فهم يرون في أي هجوم على أي من الفئات المستضعفة في المجتمع علامة تحذير تُشهَر في وجههم هم؛ ذلك أن «المجتمع القائم على العدل سيوفر لليهود أيضاً شبكة أمان أكثر متانة وفاعلية»، كما يوضح الكاتب.

### إسرائيل وأمن اليهود الأميركيين

يسجل الكاتب حقيقة أن اليهود الأميركيين «يتمتعون» بأفضلية العيش في دولة يُعتبر فيها الموقف المناصر لإسرائيل موقفاً شرعياً في دوائر واسعة جداً، ليس في مؤسسات الحكم والإدارة فقط، وإنما في المجتمع عموماً أيضاً. ويقول إنه «لولا هذا النهج التاريخي، لكان على اليهود ربما مواجهة سؤال العلاقة بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية منذ زمن بعيد جدا». ويؤكد الكاتب على أنه لا يمكن حصر النقاش حول مسألة أمن اليهود في الولايات المتحدة في موقف الرأي العام الأميركي من إسرائيل. كما لا يمكن أن تكون هنالك علاقة مباشرة بين النقد تجاه إسرائيل، مهما كان شديداً وحاداً، والعداء الذي يمكن أن يشعر به اليهود الأميركيون على خلفية لاسامية، لأن ثمة فارقاً فكرياً عميقاً بين جعل اليهود هدفاً، بسبب يهوديتهم، وبين المعارضة السياسية لدولة إسرائيل أو لسياساتها. ومن نافل القول إن يهوداً كثيرين، وبينهم إسرائيليون أيضاً، ينتقدون إسرائيل وسياساتها. ولكن، بالرغم من ذلك، يبدو أن جزءاً غير قليل من العداء تجاه إسرائيل، كما تجسد في السجال الاجتماعي والسياسي في الولايات المتحدة، وفي دول أخرى غيرها، يطال أمن أعضاء الجماعات اليهودية الأميركية ومؤسساتهم ويمسّ به أيضاً.

الدعم الواسع الذي تحظى به إسرائيل بين الجماعات اليهودية الأميركية، والذي يتجسد في مجال الأمن بشكل خاص، يكون في كثير من الأحيان سبباً في دفع غير اليهود المناوئين لإسرائيل وسياساتها إلى الخروج ضد اليهود الأميركيين أنفسهم وتحميلهم المسؤولية عن سياسات إسرائيل وممارساتها. وبهذا المعنى، يلعب الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني دوراً في سياسة التعايش بين اليهود وجيرانهم غير اليهود، رغم أنه لم تكن له أية علاقة به منذ البداية. كذلك، يلعب قادة سياسيون إسرائيليون، في كثير من الأحيان، دوراً خطيراً في الربط بين الأمرين، حين يذكّرون اليهود الأميركيين الذين يشعرون بأنهم معرضون للتهديد والخطر في بيئتهم المحلية بأنه يجدر بهم فحص إمكانية الهجرة إلى إسرائيل «حيث سيكونون آمنين».

ووفقاً للكاتب، يعيش عدد غير قليل من اليهود الأميركيين حالة من الصراع الداخلي الناجم عن مواقفهم بشأن هاتين القضيتين، اللتين تثيران قلقاً شديداً لديهم - رغبتهم في دعم إسرائيل، من جهة، ورغبتهم في حماية مكانتهم في المجتمع الأميركي، من الجهة الأخرى. ولهذا يشعر كثيرون من اليهود الأميركيين بالقلق إزاء حقيقة أن قادة سياسيين إسرائيليين يقودون ويدعمون الجهود التي تقوم بها جماعات مؤيدة لإسرائيل من أوساط اليمين الأميركي، وخصوصاً اليمين المسيحي الإنجيلي. ويتطلع اليهود الأميركيون، بوجه عام، إلى قطع العلاقة بينهم وبين اليمين العلماني، كما بينهم وبين اليمين المسيحي أيضاً، لأنهم يرون في كلا الطرفين تهديداً على الفصل بين الدين والدولة وعلى مكانتهم كأقلية.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي